

وأما كون عكسها بالإمكان العام ، فليما بيناه في الموجبة الكلية ؛ لأنّ البحث في هاتين القضيتين إنما هو بشرط كونهما موجّهتين بجهة الضرورة .

عدم انعكاس السالبة الجزئية

قال المصنّف : «وأما السالبة الجزئية ، فلا تنعكس أصلاً . فإنه لا يلزم من أن يكون بعض العام خاصاً ، أن لا يكون¹ بعض الخاص عاماً² .

[37ظ] قال المفسّر : والسالبة الجزئية لا تنعكس سواء كانت ضرورية ، أو غير ضرورية . فإنّ قولك : «ليس كلّ إنسان كاتباً»³ صادق ؛ فلا يصدق : ليس كلّ كاتب إنساناً .

وعلى الجملة ، فسلب الخاصّ عن بعض العامّ صادق ، ولا يصدق سلب العامّ عن بعض الخاصّ . فهذا منتهى الكلام في العكس المستوي .

عكس النقيض

ولنتكلّم في عكس النقيض - وإن كان المصنّف لم يذكره هذا المختصر - فنقول :

حدّ عكس النقيض

إنّه عبارة عن جعل مقابل المحكوم عنه بالسلب والإيجاب محكوماً به ، ومقابل المحكوم به محكوماً عليه مع بقاء السلب والإيجاب بحاله ، والصدق والكذب بحاله .

وقال في الملخص : «إنّه إنما يعتبر الإتفاق في الكيفية في العكس المستوي ،

1 كذا في الأصل ورأى ؛ وفي (ل) : أن يكون بالإيجاب .

2 انظر : (أ) : 3ظ ، (ل) : 7ظ .

3 الأصل : كلما .